ذكر بدل المستثنى منه واعاده لبيان المستثنى منه بما يضاف اليه لانه الجزء الاول والمستثنى
صار بعده في حيز النفي آخر فاعرب بالنصب يعني فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق المستثنى
في حيز النفي آخر فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة
صحيحة فان الخبر يبين دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى حتى اولم يصح الآخر
جواز مجاء كل احد الا زيدا فيتفي ان يجوز مجاء الا زيد يمكن ان يقال اراد بافادة المعنى
دلالة الكلام على المراد وهو متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان
الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فهو
فسد بذلك فلم يتبين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض
لهذا قال الا ان المستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اراد به على حسب العوارض
في وقت من الاوقات الاوقت استقامة المعنى فانه حينئذ يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال
ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي دوام
الاثبات وفائدته بحث قوله لان نفي النفي اثبات ان استلزم للاثبات لا انه عينه فان
تصور نفي النفي يتوقف على تصور وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس بعينه قوله
ما جاءني من احد لو شئت بالباء المزيدة لتاكيد نفي الموجب خوليس زيد بشيخ وهل زيد بشيخ
استفهام والمعنى الاربع الخ تقدير فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله در
فيها ويحتمل ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضيف منه النصب بنصب لا التي لا
لان الداخل

لان العامل فيه وهو خبر لا تخذوا بعد الاستثناء او بعده وكذا في لا فتح الا على قوله قيل
انما وصف به لو لم يوصف به لبقي ايهام ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من
الاستواقية انما فيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم
يكن استواقية انما فتح مجرورا بلا سواء بالشبهة او لانه جاءني من رجل وامرأة قوله
لا يقدران امر لا تقرضان وقولها عليه تميز او حال او مفعول لان يتضمن معنى
الجعل قوله لانها علمت للنفي يعني ان علة جعلها على ليس ان او جزء العلة وعلى
التقدير يرجع بانتفاء العلة فقد يرتفع على انه آه النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ والخبر تملبهما اذا كان العامل حرفا فضعيفة ثم اذا كان العامل حرفا لا
يفيد معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان في المعنى
فلا يجوز ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما مر في قوله لنتفي معنى النفي اذ انتفاضه
فهو مقدر مجهول قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق
الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم كان
وان لم يبق فيه معنى الكون فتنفي نفيه وتبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى
الكون بعد الا قوله ح وجه الدليل ذهب سيبويه والدليل على ما قالوا قولهم جاءني
من دون الوتاية واتساع وقوعها صلة لا المصدرية مطردا وورود حالها عليها او
نصب الاسم بعدها شاذ منه قوله واجاز بعضهم النصب بدلا فاشتبه زيدا و
حاشية قيل لجملا ان يكون بمعنى تنحى حاشا نحو الآية اي تنحيت للاولى ليت اي